

Distr.: General

19 July 2021

Arabic

Original: Arabic/Chinese/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

البند 97 من جدول الأعمال المؤقت*

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

2	أولا - مقدمة
2	ثانيا - ملاحظات
4	ثالثا - الردود الواردة من الحكومات
4	ألبانيا
5	الصين
6	كولومبيا
7	كوبا
8	إسرائيل
9	المكسيك
10	الجمهورية العربية السورية
12	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
13	رابعا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

170821 120821 21-10047 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة 10 من قرارها 33/75 المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، أن يواصل مشاوراته مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى، وفقا للفقرة 7 من قرارها 30/46. وطلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام، مع أخذ تطور الحالة في المنطقة في الاعتبار، أن يلتزم آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقرير الأمين العام المؤرخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 1990 (A/45/435) أو غير ذلك من التدابير المتخذة في هذا الشأن، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي الفقرة 11 من ذلك القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والسبعين تقريرا عن تنفيذ القرار. ويُقدّم هذا التقرير تلبيةً لذلك الطلب.
- 2 - وفي 19 شباط/فبراير 2021، أرسل مكتب شؤون نزع السلاح مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء يلفت فيها انتباهها إلى الفقرتين 10 و 11 من القرار 33/75، ويلتزم آراءها في ذلك الشأن، مُحدِّداً 31 أيار/مايو 2021 موعداً نهائياً لتقديمها تقاريرها. وستُنشر أي آراء وردت بعد ذلك الموعد النهائي في الموقع الشبكي للمكتب (www.un.org/disarmament) باللغة التي قُدمت بها. ولن تصدر أي إضافات.
- 3 - وقد وردت ردود من حكومات إسرائيل وألبانيا والجمهورية العربية السورية والصين وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا وكولومبيا والمكسيك، وترد نصوصها في الفرع الثالث من هذا التقرير. ويرد نصُّ الردِّ الوارد من الاتحاد الأوروبي في الفرع الرابع، وفقاً للطرائق المحددة في قرار الجمعية العامة 276/65.

ثانيا - ملاحظات

- 4 - في الدورة العادية الرابعة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي عقدت في أيلول/سبتمبر 2020، كزّر أعضاء مجموعة الدول العربية طلب إدراج بند في جدول الأعمال عنوانه "القدرات النووية الإسرائيلية". غير أن مجموعة الدول العربية أثرت، للسنة الخامسة على التوالي، ألا تقدّم قراراً في إطار هذا البند. وذكرت المجموعة أن جميع الدول العربية انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و أبدت استعدادها المستمر لاتخاذ خطوات عملية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. واستحثّت المجموعة إسرائيل على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية⁽¹⁾. وذكرت إسرائيل أن الاستمرار في إدراج البند في جدول الأعمال لا يخدم أي غرض سوى تسييس المناقشات في المؤتمر العام. وذكرت أيضا أن هذا النهج لن يُساعد لا في الطمأنة وبناء الثقة للذين هما أمران أساسيان لتكون المشاورات الإقليمية المباشرة مجدية، ولا في تسريع خروج هذه العملية بنتائج⁽²⁾.

(1) انظر المذكرة التفسيرية المقدمة من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بشأن القدرات النووية الإسرائيلية، والمتاحة على الرابط التالي: www.iaea.org/sites/default/files/gc/gc64-1-add1.pdf.

(2) انظر الرسالة الواردة من الممثل المقيم لإسرائيل بشأن طلب إدراج بند في جدول أعمال المؤتمر عنوانه "القدرات النووية الإسرائيلية"، المتاحة على الرابط التالي: www.iaea.org/sites/default/files/gc/gc64-14.pdf.

5 - وفي اجتماعات اللجنة الأولى خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020، رحّبت دول أعضاء عديدة بنجاح الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وشدّدت على الفوائد القيّمة التي يمكن أن يعود بها إنشاء هذه المنطقة على صعيد السلام والأمن الإقليميين والعالميين. وحثت مجموعة الدول العربية جميع الأطراف المدعوة إلى المؤتمر إلى أن تتضمن للعملية. وأعربت إسرائيل مجدداً عن اعتراضها على المؤتمر، وذكرت أن أي إطار للأمن الإقليمي لا يمكن أن يكون إلا نتيجة رغبة سياسية متبادلة من جميع الأطراف الإقليمية في التعامل مع بعضها البعض، وعليه أن يراعي الشواغل الأمنية لكل دولة ويعكس الترتيبات التي تتوصل إليها جميع الدول المعنية بحرية.

6 - وكان من المقرر عقد الدورة الثانية للمؤتمر في الفترة من 16 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في نيويورك. لكن في ظل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قررت الدول المشاركة تأجيل الدورة الثانية للمؤتمر إلى موعد لاحق يكون في عام 2021 (انظر A/CONF.236/DEC.5). ومن المقرر عقد الدورة الثانية في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2021 في نيويورك.

7 - ولدعم الدول المشاركة في المؤتمر في تنفيذ نتائج دورته الأولى والتحضير لدورته الثانية، نظّم مكتب شؤون نزع السلاح، بالتشاور الوثيق مع رئاسة المؤتمر والدول المشاركة فيه، حلقتي عمل غير رسميتين عبر الإنترنت بشأن الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة فيما يتعلق بما هو قائم من مناطق خالية من الأسلحة النووية، وعقدت أولاهما في تموز/يوليه 2020 والأخرى في شباط/فبراير 2021. وعُرضت في حلقتي العمل رؤى عن الخبرات العملية المكتسبة والدروس المستفادة فيما يتعلق بما هو قائم من مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم. وتبادل المشاركون أيضاً وجهات النظر بشأن سبل إسهام الخبرات والدروس في عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ووردت ردود فعل إيجابية من المشاركين في حلقتي العمل، ولا سيما إزاء الإطار غير الرسمي الذي أتاحته لتبادل الآراء بصراحة بمشاركة مؤسسات أكاديمية وخبراء، وإزاء فائدة المعلومات ومختلف الآراء المقدمة بشأن المسائل الموضوعية الرئيسية المرتبطة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

8 - وواصل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح دراسة السياق التاريخي ووجهات النظر والآفاق فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، من خلال عقد حوارات شاملة للجميع ونشر ورقات سياساتية بشأن مواضيع مثل التحقق النووي في منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط⁽³⁾ والدروس المستفادة من خطة العمل الشاملة المشتركة⁽⁴⁾. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق المشروع أداتين على الإنترنت، وهما مستودع الوثائق المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل

(3) John Carlson, "Nuclear verification in a Middle East WMD-Free Zone: Lessons from Past Verification Cases and Other Precedents", Middle East Weapons of Mass Destruction Free Zone Series (Geneva, United Nations Institute for Disarmament Research, 2021).

(4) Chen Zak and Farzan Sabat, eds., "From the Iran nuclear deal to a Middle East Zone? Lessons from the JCPOA for an ME WMD Free Zone", Middle East Weapons of Mass Destruction Free Zone Series (Geneva, United Nations Institute for Disarmament Research, 2021).

في الشرق الأوسط⁽⁵⁾، وهو مستودع للموارد يجمع وينظم الوثائق الرئيسية المتعلقة بتطور إنشاء المنطقة، والجدول الزمني لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط⁽⁶⁾، وهو منصة تفاعلية تتيح للمستخدمين استكشاف الأشواط الرئيسية في عملية إنشاء المنطقة من خلال وثائق وصور ومقاطع فيديو. والجدول الزمني متاح بالعربية والإنكليزية والعبرية والفارسية.

9 - ومن شأن التوصل في نهاية المطاف إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط أن يسهم في عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الأطراف المعنية داخل المنطقة وخارجها أن تسعى إلى تهيئة هذه الظروف. وتظل الأمم المتحدة مستعدة لتقديم أي مساعدة في هذا الصدد. وثمة قلق بالغ في هذا السياق إزاء استمرار انعدام فرص التسوية السلمية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وتزايد العراقيل التي تعيق تحقيق حل الدولتين. والتصعيد الأخير في العنف وأثره الوخيم على السكان المدنيين تكثير مروع بهشاشة الحالة وبضرورة تنشيط عملية السلام. وستواصل الأمم المتحدة العمل على تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية متصلة للأراضي وذات سيادة، تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل آمنة. ولن تتحقق التطلعات المشروعة للشعبين إلا إذا أصبحت رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن وفي ظل اعتراف متبادل بينهما حقيقة واقعة، مع كون القدس عاصمة لإسرائيل وفلسطين، وحلت جميع مسائل الوضع النهائي حلاً دائماً عن طريق المفاوضات.

10 - ولقد واصلت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، منذ تقديم التقرير السابق للأمم العام (A/75/182 (Part I))، جهودهما من أجل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2118 (2013) بشأن القضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية. واستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن جانب أي كان وتحت أي ظرف من الظروف أمر مرفوض، كما أن الإفلات من العقاب على استخدامها أمر غير مقبول. لذا، لا بُدَّ من مساءلة جميع من استخدموا الأسلحة الكيميائية.

ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات

ألبانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2021]

جمهورية ألبانيا ليست بلداً من بلدان منطقة الشرق الأوسط، وليست طرفاً معنياً بشكل مباشر سمّاه وتناوله القرار، ولم يطلب منها النظر في اتخاذ الخطوات العملية والعاجلة اللازمة لتنفيذ اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

(5) <https://unidir.org/wmdfz-documents-item>

(6) <https://unidir.org/timeline>

وألبانيا طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا تقوم ألبانيا بإنتاج أو تخزين أو نقل أسلحة نووية أو بيولوجية أو كيميائية أو أعتدة مماثلة. وقد أقرت ألبانيا استراتيجية وطنية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتساهم ألبانيا على نحو استباقي في الأمن الإقليمي فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

وألبانيا ليست معنية بالقرار مباشرة، لكنها تؤكد ما يلي في سياق هذا القرار:

جمهورية ألبانيا ملتزمة كلياً بأن تكون منطقة الشرق الأوسط منطقة آمنة ومأمونة.

ولدى جمهورية ألبانيا نظام فعال لمراقبة الصادرات يرصدُ الأصناف العسكرية والسلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج. ويتألف النظام من إطار تشريعي واسع ومؤسسات مسؤولة عن التنفيذ.

ولا يُسمح بنقل (تصدير أو عبور) السلع التي يمكن استخدامها برمتها أو جزئياً في تطوير أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، أو في إنتاجها أو تعديلها أو تشغيلها أو تجميعها أو مناوئتها أو اختبارها أو إصلاحها أو التصرف فيها أو استعمالها أو صيانتها أو تخزينها أو كشفها أو نشرها، وتخضع هذه السلع لضوابط التصدير في ظل نظام راسخ للترخيص.

ورغم أن ألبانيا ليست جهة منتجة أو مصدرة للمواد أو النظم النووية، تتحملُ هيئتها لمراقبة الصادرات بموجب القانون واجب تنفيذ جميع القيود أو الالتزامات الدولية التي ألبانيا طرف فيها أو تتفق معها، مثل قرارات الأمم المتحدة والمواقف الموحدة للاتحاد الأوروبي.

الصين

[الأصل: بالصينية]

[31 أيار/مايو 2021]

عملاً بقرار الجمعية العامة 33/75، تؤدّ حكومة الصين أن تُعبّر فيما يلي عن وجهة نظرها بشأن التدابير الميسرة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط:

سيُساعد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على منع انتشار الأسلحة النووية، وتخفيف التوتر في الشرق الأوسط، وتعزيز السلام والأمن في المنطقة والعالم. وبينما يعمل المجتمع الدولي على تعزيز المصالحة والتعاون بين بلدان الشرق الأوسط وتيسير عملية السلام في الشرق الأوسط، ينبغي له أن يولي اهتماماً كبيراً لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وأن يدعم الجهود الرامية إلى إنشائها.

وينبغي لجميع الدول أن تعمل بجدّ على تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام 1995، والأحكام ذات الصلة الواردة في الوثيقتين الختاميتين لمؤتمري الاستعراض في عامي 2000 و 2010.

وينبغي للدول المعنية في الشرق الأوسط أن توقع اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تصدّق عليه. وينبغي لإسرائيل أن تتضمّن إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية وأن تقي بالتزاماتها بصدق، وينبغي للمجتمع الدولي أن

يواصل تشجيع الدول المعنية على توقيع البروتوكولات الإضافية الملحقة باتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتصديق عليها.

وتؤيد الصين بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتتفهم تماما شواغل واحتياجات البلدان العربية، وقد صوتت الصين لصالح القرار الصادر عن الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وحضرت المؤتمر الأول بصفة مراقب في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وشجعت على اعتماد إعلان سياسي بتوافق الآراء، والشروع بذلك في إجراء المناقشات الدولية في هذا الشأن.

وفي آذار/مارس 2021، اقترح عضو مجلس الدولة ووزير خارجية الصين، وانغ يي، مبادرة من خمس نقاط بشأن تحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. وبوصف الصين دعامة هامة لهذه المبادرة، تهابب بالمجتمع الدولي أن يدعم بلدان المنطقة في جهودها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى أن تثبت إرادتها السياسية بالكامل وأن تعتمد تدابير مرنة وعملية لكسر الجمود خلال المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى تعزيز التنسيق الدبلوماسي، واعتماد تدابير عملية، والسعي إلى التوصل مبكرا إلى توافق في الآراء بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. والصين مستعدة للمشاركة بنشاط في العملية ذات الصلة بذلك، ولتقديم كل الدعم اللازم للمساهمة في التذكير بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ونأمل في أن تُدرج وجهات نظرنا المذكورة أعلاه في التقرير ذي الصلة للأمين العام.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2021]

تقدّم جمهورية كولومبيا هذا التقرير طوعا عملا بالفقرتين 10 و 11 من قرار الجمعية العامة 33/75 المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، اللتين تنص فيهما الجمعية على ما يلي:

10 - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى، وفقا للفقرة 7 من القرار 30/46 وأخذا في الاعتبار تطور الحالة في المنطقة، وأن يلتزم آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقرير الأمين العام المؤرخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 1990 أو غير ذلك من التدابير المتخذة في هذا الشأن، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛

11 - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

وفي هذا الصدد، تؤكد كولومبيا مجددا التزامها بنزع السلاح العام والشامل والذي يمكن التحقق منه، ولذلك أيدت المبادرات المتعددة الأطراف الرامية إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية باعتبارها إجراءات للإسهام في السلام والاستقرار وفي الأمن العالمي.

ومن هذا المنطلق، تشدد كولومبيا، بوصفها دولة طرفا في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلوكو) التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية، على الإسهام الهائل لهذا الصك الإقليمي من الناحية السياسية والقانونية والمؤسسية في إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية.

ومن ناحية أخرى، تؤيد كولومبيا أحكام القرار GC(64)/RES/15 الذي اعتمد في 24 أيلول/سبتمبر 2020 في الجلسة العامة العاشرة للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته العادية الرابعة والستين، من حيث نصّها على ضرورة أن تقبل دول الشرق الأوسط فوراً تطبيق ضمانات الوكالة بكامل نطاقها على جميع أنشطتها النووية كتدبير مهم من تدابير بناء الثقة فيما بين جميع الدول في المنطقة وكخطوة صوب تعزيز السلام والأمن في سياق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[20 أيار/مايو 2021]

إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو إسهام مهم في الجهود الدولية المبذولة من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونشيد بالجهود المبذولة، وفقا لأحكام المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من أجل إنشاء هذه المناطق في جميع مناطق العالم.

وكوبا من بلدان أول منطقة كثيفة السكان في العالم تُعلن منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلوكو) التي تمثل أساسا مرجعيا سياسيا وقانونيا ومؤسسيا لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى من العالم. وقد أنشئت تلك المناطق من خلال اعتماد معاهدة تلاتيلوكو، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا)، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا (معاهدة سيميبلاتينسك)، وإعلان منغوليا بشأن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

وقد أسهمت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إسهاما كبيرا في نزع الأسلحة النووية وصون السلم والأمن الدوليين باعتبارها المنطقة الأولى في العالم التي أعلنت "منطقة سلام" خلال مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في هافانا في كانون الثاني/يناير 2014.

وتكتسي المناطق الخالية من الأسلحة النووية أهمية بالغة لأنها تعزز السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي عن طريق حظر حيازة الأسلحة النووية واقتنائها وتطويرها واختبارها وتصنيعها وإنتاجها وتخزينها ونشرها واستخدامها. وتمثل تلك المناطق إنجازاً قانونياً ملموساً له أهمية بالغة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها. ويجب على جميع الدول أن تحترم هذه المناطق دون تحفظات أو قيود أخرى. ونظراً لما لهذه النظم من أهمية، ينبغي دعم إنشائها في المناطق حيث ما زالت لا توجد دعماً فعالاً.

ونؤكد مجدداً أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وضرورة انضمام إسرائيل فوراً إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وإخضاع منشأتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن المؤسف أن هذه المنطقة لم تُنشأ بعد رغم النداءات الموجهة من المجتمع الدولي وفي العديد من القرارات والمقررات المعتمدة في مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وفي إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن الأمور التي تقوض الثقة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عدم تنفيذ التعهدات المقطوعة خلال مؤتمرات استعراض المعاهدة. وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب إلى القرار المتعلق بالشرق الأوسط المعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها عام 1995 وخطة العمل لعام 2010، في الفترة التي تسبق المؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة، إذا أُريد لهذا الصك أن يستعيد مصداقيته. ومن بالغ الأهمية التوصل إلى توافق في الآراء يُواتي الأطراف ويُعيد الثقة في المعاهدة وفي نظام نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها بوجه أعم.

وإننا مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأن إنشاء هذه المنطقة من شأنه أن يسهم إسهاماً مهماً في تحقيق هدف نزع الأسلحة النووية وأن يشكل أيضاً خطوة كبيرة إلى الأمام في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط.

إسرائيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 أيار/مايو 2021]

تُكرّر دولة إسرائيل تعليل تصويتها على القرار 33/75 المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" الذي اعتمده الجمعية العامة في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020، وهو التعليل الذي أدلت به في إطار اللجنة الأولى خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية (في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020).

لقد استغرق التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وقتاً طويلاً وجهوداً دولية كبيرة.

وعلى الرغم من أن إسرائيل لديها تحفظات شديدة بشأن هذا القرار أعرب عنها كل عام في تعليقاتها لموقفها، فقد أيدت هذا القرار من أجل تحقيق توافق الآراء، حيث أن نهج إسرائيل الثابت كان بناءً على الدوام.

ومن المؤسف للغاية أن هذه الممارسة القائمة منذ أمد طويل انتهزت على أيدي مجموعة الدول العربية. فبفرض قرار جديد انفرادي وهذام في عام 2018 بعنوان "عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط"، غيرت مجموعة الدول العربية الوضع القائم.

ويؤسفنا أننا لا نرى الحماس نفسه بين مؤيدي هذا القرار لإيجاد حل للتهديدات والتحديات الحقيقية في الشرق الأوسط.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2021]

المكسيك من الدعاة الرئيسيين لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، دعمت المكسيك بفعالية إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان في عام 1967 من خلال اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلوكو).

وقد كررت المكسيك تأكيد تأييدها المطلق للجهود الهادفة إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية. وينبع هذا الموقف من أن الدول التي تتكون منها المناطق الخالية من الأسلحة النووية تقطع على نفسها بإنشائها هذه المناطق تعهدات محددة بعدم تطوير أسلحة نووية أو اقتنائها أو استعمالها، إضافة إلى تعهدها بأن تمنع أن تُنشر على أراضيها أسلحة نووية تعود لدولة غيرها. ولذلك، فإن المناطق الخالية عسكرياً من الأسلحة النووية ليست غاية بحد ذاتها، بل خطوة في منتصف الطريق المؤدي نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

ودعمت المكسيك جهود المجتمع الدولي الجديرة بالثناء المبذولة من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتعتقد المكسيك أن النهوض بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يشكل عنصراً رئيساً من الالتزامات الكامنة وراء الاتفاق المتوصل إليه في عام 1995 بشأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، والاتفاقات المتوصل إليها في مؤتمر استعراض المعاهدة عامي 2000 و 2010. ومن شأن إنشاء هذه المنطقة أن يساعد على نزع فتيل التوترات في المنطقة بالاقتران مع تهيئة مناخ من الاستقرار والسلام قد يساهم في تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية فيها.

وتقرّ المكسيك بالنتائج الإيجابية التي حققتها الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط التي عقدت في الفترة من 18 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وبالإعلان السياسي الذي اعتمده الدول المشاركة. ويدل ذلك على إرادة دول المنطقة والتزامها تجاه الهدف المنشود وتجاه نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها كذلك. وتحتد المكسيك جميع دول المنطقة على مواصلة انخراطها الفعال في عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، متبعةً نهجاً شفافاً شاملاً للجميع.

وتأمل المكسيك أن يتسنى عقد المؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا قبل انعقاد المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويشكّل ذلك الاجتماع المتعدد الأطراف مبادرة ضرورية لتعزيز مصداقية النظام الذي أنشأته المعاهدة، وللإسهام في بناء الثقة بين الأطراف في المعاهدة.

وستواصل المكسيك، سواء بمفردها أو مع غيرها من البلدان، دعم الجهود الهادفة إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في جميع المحافل المعنية، بما في ذلك في المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واللجنة الأولى للجمعية العامة وضمن إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتُكرّر المكسيك عرضها أن تُطلع على ما اكتسبته من خبرة وما استفادته من دروس خلال عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

[26 نيسان/أبريل 2021]

تعتبر الجمهورية العربية السورية أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تدبير ذو أهمية قصوى من تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وهو مع الأسف أمر طال انتظاره على الرغم من الزخم الدولي الكبير الداعم لإنشاء هذه المنطقة، ويحدونا الأمل في أن يُشكل انعقاد الدورة الأولى من مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط عام 2019 بداية الوصول نحو إنشاء المنطقة المذكورة.

ولقد شاركت الجمهورية العربية السورية بفاعلية في أعمال الدورة الأولى من مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والتي عقدت خلال الفترة 18-22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، برئاسة الأردن ومشاركة جميع دول المنطقة باستثناء إسرائيل، وبحضور أربعة من الدول الخمس الحائزة على السلاح النووي مع غياب الولايات المتحدة المؤسفة. وإن تجاهل إسرائيل الصارخ لانعقاد الدورة الأولى من المؤتمر يؤكد مجدداً على ضررها عرض الحائط بكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار وغيرها من المنتديات الدولية. ويُشكل عدم حضور الولايات المتحدة لهذه الدورة استمراراً لدعم سياسات إسرائيل الهدامة في المنطقة، ولتقويض منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

وتُشدد الجمهورية العربية السورية على الدور المحوري والأساسي للأمم المتحدة في الوصول إلى إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقاً للقرارات والمرجعيات الدولية المعروفة، وخاصة قرار مجلس الأمن 487 (1981)، والقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي تم اعتماده في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدتها عام 1995، وخطة العمل المتعلقة بالشرق الأوسط المعتمدة في مؤتمر استعراض المعاهدة المذكورة لعام 2010.

وتعتبر الجمهورية العربية السورية أن إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية، ومنها المنطقة الخالية في الشرق الأوسط، وسيلة هامة لتحقيق هدفي نزع السلاح ومنع الانتشار النوويين؛ وإن الوصول لهذين الهدفين يُشكل مساهمة لا لبس فيها في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتُشير الجمهورية العربية السورية إلى أن الفشل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يُشكل انتكاسة كبيرة لمصادقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث أن قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة والذي تم اتخاذه في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها عام 1995، كان من ضمن

صفقة تعهدت بموجبها الدول الحائزة آنذاك بالنظر في ما يقلق العديد من الدول الأطراف في المعاهدة من منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً الضغط على إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، من دون أي شرط أو إبطاء، وأن تتخلص من جميع قدراتها العسكرية النووية التي لا تخضع لأي نوع من الرقابة الدولية.

كما تُشدد الجمهورية العربية السورية في هذا الصدد على ما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2000، والذي أقر بأن قرار الشرق الأوسط الناتج عن مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام 1995 سيبقى سارياً إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته، إضافة إلى الإقرار بأن هذا القرار يُشكل عنصراً أساسياً من نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام 1995.

ولقد كانت الجمهورية العربية السورية من الداعمين الدائمين لمنظومة نزع السلاح الدولية، ودائماً ما كانت صاحبة مساهمات إيجابية بهذا الخصوص، حيث تعتبر سورية أن تعزيز الإطار متعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار يعد أحد أهم العناصر التي تساهم في السلم والأمن الدوليين، ناهيك عن تعزيز الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة. وإيماناً منها بأهمية العمل متعدد الأطراف في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار، انضمت الجمهورية العربية السورية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 1968، وكانت بذلك من أوائل الدول المنضمة في منطقة الشرق الأوسط، وأكدت من خلال مشاركتها في جميع المحافل الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار على استمرارها بتنفيذ التزاماتها الدولية بموجب المعاهدة. وشددت على أهمية العمل الجاد للوصول إلى تحقيق الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، وهي النزع الكامل للسلاح النووي، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

كما انضمت الجمهورية العربية السورية في هذا الصدد إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة عام 2013، والتي لا تزال إسرائيل غير طرف فيها، وذلك إيماناً من سورية بأهمية منظومة نزع السلاح على صعيد الأمن والسلم الإقليميين والدوليين. ويعد ذلك مؤشراً إضافياً على مدى جدية الجمهورية العربية السورية بالعمل على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط.

وإن تحقيق الأهداف المرجوة من معاهدة عدم الانتشار يتطلب بالتأكيد تحقيق ما نصت عليه المادة السادسة من المعاهدة، وهو الوصول إلى عالميتها، ولكننا نرى أن إسرائيل لا تزال تضع العراقيل لإفشال الجهود الدولية للوصول إلى هذا الهدف، فهي الطرف الوحيد في منطقة الشرق الأوسط غير المنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كطرف غير حائز، وهي الطرف الوحيد الراض لإخضاع جميع منشآته وأنشطته النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، غير أبهة بما يشكله ذلك من زعزعة للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة، ومستفيدة من الدعم الذي تقدمه لها الولايات المتحدة الأمريكية لعدم الامتثال للقرارات الدولية ذات الصلة، ولمقاصد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولم تتوقف مبادرات الجمهورية العربية السورية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط عند حد القرار المتعلق بهذا الموضوع في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها عام 1995، بل تقدمت في شهر نيسان/أبريل 2003، إبان عضويتها في مجلس الأمن، بمبادرة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، إلا أن هذه المبادرة اصطدمت بواقع عرقلة بعض الدول النافذة في المجلس لها. وعادت الجمهورية العربية السورية طرح هذه

المبادرة من خلال تقديم مشروع قرار أمام مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر من نفس العام، ووضعه باللون الأزرق، إلا أن الولايات المتحدة هددت باستخدام حق النقض (الفيتو) لإسقاطه، استمراراً لنهج الولايات المتحدة بالسماح لإسرائيل بالتهرب من الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير حائز، أو الالتزام بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وإن القلق لا يزال مستمرا ويتصاعد نتيجة رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقيامها بعمليات بناء لمنشآت نووية سرية بالقرب من مدينة ديمونة، فقد أظهرت تقارير إعلامية مؤخراً صوراً للأقمار الصناعية لهذا الموقع والتي بينت حجم أعمال التشييد التي تقوم بها إسرائيل هناك. وإن هذه الأعمال تشكل دليلاً واضحاً على سلوك إسرائيل التخريبي في المنطقة، وهو الأمر الذي يزيد من حدة التوتر، ويبعث على القلق العميق، ويؤكد على أهمية زيادة الضغط على إسرائيل لكي تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار، كدولة غير حائزة، وأن تخضع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما تؤكد الجمهورية العربية السورية في هذا الصدد على ضرورة أن تتعهد الدول الحائزة على الأسلحة النووية، بموجب التزاماتها بأحكام المادة الأولى من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ألا تنقل إلى إسرائيل أي أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة، أو أن تضع تحت سيطرتها وحيازتها بشكل مباشر أو غير مباشر أيّاً من تلك الأسلحة أو الأجهزة، وبأن لا تقوم إطلاقاً بمساعدتها أو تشجيعها أو تحفيزها على صنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، أو على اقتنائها بأية طريقة أخرى.

وتود الجمهورية العربية السورية التأكيد مرة أخرى على ضرورة عدم الربط بأي شكل من الأشكال بين مسألة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وبين عملية السلام في المنطقة. كما تُشدد مجدداً على أن أي إشارة لتحديد دول منطقة الشرق الأوسط لهذا الغرض لا تُشكل بأي شكل من الأشكال تعريفاً للمنطقة.

وختاماً تؤكد الجمهورية العربية السورية على أهمية التنفيذ الكامل لكافة القرارات الدولية المرتبطة بموضوع إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وخاصة قرار مجلس الأمن 487 (1981)، والقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي تم اعتماده في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها عام 1995، وخطة العمل المتعلقة بالشرق الأوسط المعتمدة في مؤتمر استعراض المعاهدة المذكورة لعام 2010. وتعرب الجمهورية العربية السورية مجدداً عن استعدادها للتعاون مع الأمين العام في سبيل تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]

[11 أيار/مايو 2021]

عملاً بالفقرة 10 من قرار الجمعية العامة 33/75 المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" الذي يُطلب فيه من جميع الدول أن تقدم تقريراً إلى الأمين العام عن المبادرات والتدابير التي اتخذتها فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار، تقدّم حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية الملاحظات التالية.

من الملح جداً إحرار تقدم في تنفيذ القرار المعتمد في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 1995، وفي تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، تتطلع فنزويلا مثلها مثل الغالبية العظمى من دول الشرق الأوسط إلى إنشاء هذه المنطقة بعقد مؤتمر دولي لهذا الغرض.

وهناك ما يبزر أن يبذل المجتمع الدولي المزيد من الجهود لإقناع حكومة دولة إسرائيل بأن تصغي للنداءات الداعية إلى عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى نزعها وإرساء السلام في الشرق الأوسط، وبأن تخضع جميع مرافقها النووية إلى الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كتدبير مهم من تدابير بناء الثقة في المنطقة وكسبيل لتعزيز السلام والأمن الدوليين.

ومن الضروري أن تستجيب دولة إسرائيل للنداءات الموجهة في القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة، ومن هذا المنطلق تدعوها فنزويلا إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية والصكوك القانونية الدولية الأخرى ذات الصلة التي لم تتضمن إليها بعد، وذلك حتى تشارك في ما يبذله المجتمع الدولي من جهود في سبيل نزع الأسلحة النووية، وبهدف تهيئة جو من الثقة، وهذا أمر أساسي لتحقيق السلام الدائم الضروري في الشرق الأوسط.

رابعاً - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2021]

تقوم الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الخارجية والأمنية لعام 2016 واستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل لعام 2003 على أساس الاقتناع بأن اتباع نهج متعدد الأطراف إزاء الأمن، بما في ذلك نزع السلاح وعدم انتشاره، يوفر أفضل طريقة للحفاظ على النظام الدولي.

وقد أعاد الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط، الصادر في 13 تموز/يوليه 2008، الذي أنشئ بموجبه الاتحاد من أجل المتوسط، تأكيد التطلع المشترك إلى تحقيق السلام والأمن الإقليمي على النحو المبين في إعلان برشلونة الذي اعتمده المؤتمر الأوروبي - المتوسطي المعقود في 27 و 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1995. ويعزز إعلان برشلونة الأمن الإقليمي بالعمل، في جملة أمور، لصالح عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، من خلال التقييد بالترتيبات الإقليمية مثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك نظم التحقق الخاصة بها، وكذلك من خلال الوفاء بحسن نية بالتزامات الأطراف الموقعة على إعلان برشلونة بموجب اتفاقيات تحديد الأسلحة ونزعها وعدم انتشارها.

واتفقت الأطراف في الاتحاد من أجل المتوسط على السعي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، يمكن التحقق منها بشكل متبادل وفعال، وعلى النظر في اتخاذ خطوات عملية لأهداف منها منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتكديس المفرط للأسلحة التقليدية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي أُرست الأساس لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بتنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 1995. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010 بشأن الشرق الأوسط، ويؤكد من جديد دعمه الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأطراف في المعاهدة. ومسار العمل المبين في خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010 لا يزال يشكل أهم الأسس الواعدة للمضي قدماً.

ويرى الاتحاد الأوروبي أنه، كما جاء في خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010، لا يمكن إنشاء هذه المناطق إلا على أساس ترتيبات بين جميع دول المنطقة المعنية يُتوصل إليها بحرية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يرى أن الحوار وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة هو السبيل المستدام الوحيد للاتفاق على ترتيبات لعقد مؤتمر هادف تحضره جميع دول منطقة الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات تتوصل إليها هذه الدول بحرية، على نحو ما تقرّر في مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010. ويجب أن تكون العملية شاملة للجميع لكي تكون فعالة، وأي مقترحات تقوم على الإملاءات هي عرضة للفشل.

ودأب الاتحاد الأوروبي على عرض هذا الموقف في الأمم المتحدة، وهذا ما فعله أيضاً في مناقشات الأمم المتحدة الأخيرة المتعلقة بمقترحات محددة بشأن سبل المضي في هذه العملية. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد دعمه لخطة الأمين العام لنزع السلاح المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح" التي عُرضت في 24 أيار/مايو 2018 والتي تعهد الأمين العام فيها بالعمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تعزيز وتوطيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية بطرق منها دعم المضي في إنشاء هذه المناطق، بما في ذلك في الشرق الأوسط. ويحيط الاتحاد الأوروبي علماً بالمؤتمرين المعنيين بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط اللذين عُقدا عامي 2019 و 2020 في نيويورك. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى مواصلة جهودها لإرساء عملية شاملة للجميع وقائمة على توافق الآراء تشمل جميع دول المنطقة وتُراعي الشواغل الأمنية لجميع هذه الدول وتشمل جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، تمثيلاً مع القرار بشأن الشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة عام 1995 والوثيقة الختامية النهائية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً استعداداته للمساعدة في العملية المفوضية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، كما فعل في الماضي، من خلال تيسير الحوار بين دول المنطقة. وقد اعتمدت قوانين تشريعية محددة في الاتحاد الأوروبي لدعم أعمال الأمم المتحدة في هذا الصدد. فقرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2017/809 (CFSP) يدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، حيث تُعطى الأولوية في الاستجابة لطلبات المساعدة، الواردة من الدول لاتخاذ خطوات عملية إضافية من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة في قرار مجلس الأمن 1540 (2004) على المستوى الوطني، إلى الدول من مناطق من بينها منطقة الخليج والشرق الأوسط.

ويتواصل العمل بعدد من القوانين التشريعية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لدعم هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ولا سيما قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2019/615 (CFSP) المؤرخ 15 نيسان/أبريل 2019 المعتمد لدعم الأنشطة السابقة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، أدلى الاتحاد الأوروبي في جلسة للجنة الأولى في عام 2020 ببيان محدّد عن الشرق الأوسط كرّر فيه إبداء دعمه لإنشاء تلك المنطقة.

ويتواصل العمل بقرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2019/938 (CFSP) المؤرخ 6 حزيران/يونيه 2019 المعتمد لدعم عملية لبناء الثقة تُقضي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ويدعم القرار مساعي الاتحاد الأوروبي للدفع بعجلة العملية كما فعل في عامي 2011 و 2012. والغرض من ذلك هو تعزيز بناء الثقة من خلال عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمشاريع البحثية التي تهدف إلى تعميق الفهم الجماعي لنجاحات وإخفاقات الجهود السابقة، وتُتيح في نهاية المطاف تبلور أفكار بشأن سبل ومقترحات جديدة تؤدي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وسيستمر هذا المشروع لمدة ثلاث سنوات.

وإضافة إلى ذلك، يدعم قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2019/538 (CFSP) المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2019 الأنشطة الرئيسية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك انضمام جميع الدول إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتنفيذ القرار C-SS-4/DEC.3 بشأن التصدي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية الذي اعتمد في 27 حزيران/يونيه 2018 خلال الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أيضا استعداداه لمواصلة تقديم المساعدة إلى منطقة الشرق الأوسط من خلال مبادرة مراكز الامتياز التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التي أُطلقت تلبية للحاجة إلى تعزيز القدرة المؤسسية للبلدان الواقعة خارج الاتحاد الأوروبي على التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وتساهم جميع مراكز الامتياز التي أنشئت في الإمارات العربية المتحدة والأردن والجزائر والمغرب في تعزيز بناء القدرات في المنطقة.

ويستمر الاتحاد الأوروبي في دعوة جميع الدول في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية إلى القيام بذلك والتقيّد بها، وإلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإلى أن تبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاق ضمانات شاملة، والبروتوكول الإضافي، وأن تبرم معها كذلك، حسب الاقتضاء، بروتوكولاً معدّلاً للكيميائيات الصغيرة. ومن شأن الانضمام إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية أيضا أن يساهم في بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، وهو أمر ضروري من أجل إحراز تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.